الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
2 December 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هوب (نائب الرئيسة) . . . . . (ألمانيا)

المحتويات

البند ٤٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-54637 (A)

نظرا لغياب السيدة أغوو (نيجيريا) تولى الرئاسة السيد هوب (ألمانيا)، نائب الرئيسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/63/96)

(ج) **الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية** (تابع) (A/63/181)

(د) **السلع الأساسية** (تابع) (A/63/267)

١ - **السيد الحورابي** (المملكة العربية السعودية): قال إنه لما كان بلده أكبر منتج للنفط في العالم فإن اقتصاده هو الأكبر في الشرق الأوسط وهو يؤدي دورا رئيسيا في التنمية الإقليمية. وبلده رائد في التجارة استيرادا وتصديرا بين العرب ويحتل أعلى مرتبة في العالم العربي بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي. وقد فعلت مصارفه الإنمائية وصناديقه الإنمائية الكثير لدفع التنمية الاقتصادية الداخلية، كما أنشأت المملكة مؤخرا أربع ''مدن اقتصادية'' جديدة بالإضافة إلى منطقتين صناعيتين كانتا موجودتين لعقود طويلة، ويركز كل منها على جانب معين من جوانب اقتصاد المملكة المتنوع.

٢ - **السيد راجا** (الهند): قال إن الأزمة المالية الحالية قد أوجدت أقوى المبررات الممكنة لإخضاع المؤسسات المالية الدولية لإدارة متعددة الأطراف. فمؤسسات بريتون وودز في حاجة إلى إصلاح تحت إشراف الأمم المتحدة لكي يكون للبلدان النامية صوت أقوى. ويتعين على منتدى التعاون الإنمائي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتصدى للعوامل التي تفاقم بسببها تدفق الموارد بعيدا عن البلدان النامية، مثل طابع المضاربة والطابع المؤقت لكثير من تدفقات رأس المال الخاصة والهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الواضح أيضا أن تخفيف عبء الديون يُنظر إليه عن غير حق على أنه جزء من المساعدة الإنمائية الرسمية. فينبغي أن ينظر في الحاجة إلى المساعدة بمعزل عن القدرة على إعادة السداد، ويلزم التفرقة بين الملاءة المالية ومشاكل السيولة. فأي آليات جديدة مثل لجنة الديون الدولية، التي يؤيدها، ينبغي أن تنص على مشاركة كافية من جانب البلدان النامية.

٣ - وأضاف أنه رغم أن الانتعاش الكبير الذي طرأ على السلع الأساسية قد أفاد بعض البلدان النامية، فإن عدم التنويع لا يزال يقوض الجهود الإنمائية القائمة على السلع الأساسية، وتبدو أسعار السلع الأساسية على أي حال عرضة للهبوط. وأعرب عن تأييده للقرار الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثانية عشرة المعقودة في أكرا، بتعزيز فرعه الخاص بالسلع الأساسية.

٤ - **السيد حمزة** (ماليزيا): لاحظ أن الأحداث الأخيرة أظهرت الهشاشة حتى في الأسواق المالية الأكثر تقدما، فأصبحت بسببها قضايا الوساطة المالية والابتكارات المالية وما يتصل بذلك من نظم تنظيمية ورقابية في صدارة القضايا موضع الاهتمام. ومن المهم بالقدر نفسه أن تلك الأحداث قد ألقت بظلال من الشك على الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي العالمي.

٥ - وأضاف أن هذه الكارثة قد نجمت عن ثلاثة أسباب على الأقل: فأولا أدى اجتماع نظام الحوافز غير المتساوق والبيئة الاقتصادية المواتية وزيادة المنافسة إلى إفراط المؤسسات المالية في المخاطرة؛ وثانيا، كانت هناك فجوات كبيرة في مدى وطريقة إفصاح المؤسسات المالية عن التعرض للمخاطر في بياناتها المتعلقة بالميزانية وبياناتها غير المتعلقة بالميزانية، ومن ثم لم تنتظم الأسواق بالشكل الذي كان متوقعا، بينما اعتمد المنظمون على ذلك الانتظام و لم يتصرفوا بشكل استباقي؛ وثالثا فإن التحسينات التي أُدخلت على الأطر التنظيمية

والمحاسبية والرقابية الكلية لم تتوقع الترابطات المعقدة للنظام المالي العصري و لم تحسب حسابها.

٦ - وتساءل عما يتعين عمله فقال أولا، من الضروري نبذ الأفكار التي تقول إن القواعد التنظيمية شريرة بالضرورة وإن الأسواق المالية ستصحح نفسها لو تركت لحال سبيلها. فذلك يمكن في نهاية المطاف أن يكون هو الحال على المدى الطويل للغاية، ولكن التكاليف المجتمعية يمكن أن تكون عالية جدا وقد يستغرق التصحيح الذاتي وقتا أطول مما ينبغي. ولذا فمن الضروري إيجاد توازن أمثل بين مستوى للتقنين من شأنه، من ناحية، أن يحول دون التقلبات المفرطة في الأسواق المالية وبالتالي يحمي المجتمع من آثارها، وأن يواصل، من ناحية أخرى، تشجيع الابتكار في الأسواق المالية. وثانيا يجب أن يتوخى واضعو القواعد التنظيمية الحذر عند إنفاذ القواعد والمعايير الحصيفة. ولما كانت التشعبات الكاملة في بعض الأدوات المالية الأكثر غرابة ليست مفهومة بالكامل للآن، فمن الصواب أن يقع الخطأ في جانب الحذر في وضع معايير الكفاية الرأسمالية. والضرورة الثالثة هي العودة للأساسيات: فالغرض الأساسي من الأسواق المالية هو تخصيص رأس المال بأكفأ الطرق لأكثر الاستثمارات والأنشطة إنتاجية وليس لتمكين المتعوذين الماليين من اتخاذ وسائل مزيفة لتحقيق الغنى.

٧ - وأخيرا يجب إيجاد آلية تعزز سرعة الاستجابات المتعددة الأطراف للحالات المشابهة للحالة الراهنة. فمع وجود أسواق مالية عالمية مترابطة بشكل وثيق إلى هذا الحد لا يستطيع بلد بنفسه أن يجتث هذا الوباء بشكل فعال. وفي الوقت نفسه أثبتت الأحداث الأخيرة أن من السهل جدا أن تتأثر أسواق رأس المال بما يسود فيها من مخاوف. وهذان العاملان يؤديان إلى هبوط سريع فيجعلان الاستجابات الحكومية السريعة والفعالة والمترابطة أمرا حيويا.

٨ - ومضى يقول إن الهبوط المثير لأسعار الأسهم في جميع أنحاء العالم يشير إلى أن المبادلات في العالم النامي لم تنفض عُراها بعد عن المبادرات في العالم المتقدم النمو. ثم إنه كان من المحتوم أن يؤثر هبوط الاستهلاك العالمي على الصادرات من العالم النامي. ولكن آثار الانهيار المالي ستتجاوز أسواق الأوراق المالية والتجارة. وربما كان من أشد الأمور إثارة للقلق احتمال الانجراف نحو الحمائية أو الانعزالية مما قد يأخذ شكل استحداث العالم المتقدم النمو حواجز جديدة، كالتعريفات الخضراء التي يبدو من ظاهرها أنها تساعد في التصدي لتحديات تغير المناخ. ومن ناحية أخرى لما كانت صناديق الثروة السيادية تؤدي دورا أكبر في الأسواق العالمية، فمن الممكن أن يكون هناك تخوف غير مبرر، ولكن متزايد من أن تؤدي أنشطتها إلى سيطرة أجنبية على الأصول الاستراتيجية. وأخيرا فمن الممكن جدا أن تنخفض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٩ - واستطرد قائلاً إن على العالم المتقدم النمو أن يسلِّم بأخطائه ويصححها وأن يرعى الاقتصاد العالمي إلى أن يعيده إلى سابق عافيته، بما في ذلك عن طريق التدابير الموضحة آنفاً. ومن الضروري كذلك أن توضع الاقتصادات الناشئة في مكانها الذي تستحقه في النظام الاقتصادي الدولي مع التسليم بأنه قد حدث تغير أساسي في الهيكل الاقتصادي الدولي. وفي الوقت الحالي فإن حكومات آسيا والمصدرين الجدد للنفط يسيطرون على ما قيمته ٧ تريليونات من الأصول المالية، وهو مبلغ قد يرتفع إلى ١٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٣، ولكن في الحالة الراهنة، يستمر الضغط على الاقتصادات الناشئة للتصرف دون أن يكون لديها دوافع لفعل ذلك. وأخيراً ينبغي أن تتخذ خطوات لضمان أن يتمكن العالم النامي ككل، وليس مجرد الاقتصادات الناشئة، من العمل كمحركات للنمو عند حدوث هبوط في المستقبل. وذلك يعني ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية

وما يتصل بها من تدابير. فبغير خطأ من البلدان النامية، زاد الارتباك المحيط بالنظام المالي الدولي من صعوبة تحقيق تلك البلدان أهدافها الإنمائية. وعلى ذلك يلزم أن يركز إصلاح الهيكل الاقتصادي الدولي على التطلعات الإنمائية لفقراء العالم.

١٠ - **السيد بن فريحة** (الجزائر): قال إن الأزمة المالية الحالية يمكن أن تكون لها آثار متعددة على الأسواق ككل وبالتالي على النمو العالمي. فالتقلب الشديد في الأسواق المالية الذي كان سببا في تداعي الأزمات التي تؤثر على أسواق المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة، له آثار كبيرة على الاقتصاد الحقيقي. لذا يلزم تضافر جهود المجتمع الدولي بأسره، بما يشمل الرقابة المتعددة الأطراف على سياسات الاقتصاد الكلي بغية معالجة أوجه الخلل العالمية ومكافحة الممارسات القائمة على المضاربة التي تكمن خلف الاضطراب الحالي في الأسواق. أما الاتجاه الراهن نحو الأسواق المعولمة فليس في صالح النمو والتنمية المستدامة في البلدان النامية، ولكن من الغريب أنه يسهم في تهميش قطاع كبير منها، بما يوجده من عقبات هيكلية، وما يمحوه من تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - ومضى يقول إن الشراكة العالمية من أجل التنمية تظل شرطاً أساسياً لتنفيذ جدول أعمال التنمية لمواجهة المخاطر الناشئة عن هيكل النظام المالي الدولي. فالنظام في حاجة ماسة إلى الإصلاح بغية تصحيح عيوبه الهيكلية وإفساح المجال أمام دور دائم النمو للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق إعطائها حصة تناسبها في عمليات اتخاذ القرارات. ويلزم أن يؤدي ذلك الإصلاح إلى إرساء قواعد رشيدة وغير تمييزية وشفافة لهذا النظام، ورقابة فعالة متعددة الأطراف لحماية الاقتصادات الضعيفة من الأزمات المالية الدورية.

١٢ - وأضاف أن التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة ينبغي أن ينتقل إلى مستوى أعلى بغية إتاحة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب توافق آراء مونتيري. وينبغي أن تضع مؤسسات بريتون وودز، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة استراتيجيات شاملة قادرة على تعزيز التنمية وحماية الاقتصادات الضعيفة من آثار أوجه عدم الاستقرار الدولية الاقتصادية والمالية.

١٣ - وقال إن النظام المالي الدولي هو أكثر الوسائل فعالية لتعزيز التنمية والحد من الفقر عن طريق تعبئة التمويل الخارجي الضروري، وذلك بتيسير التدفقات المالية الدولية وتدعيم المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، وتنفيذ التزامات تخفيف عبء الديون الخارجية المتعهد بها بالفعل.

١٤ - وأوضح أن الزيادة في صافي تحويلات الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو تظل مسألة تبعث على القلق. فهذه الاحتياطات التي يستلزمها هيكل النظام المالي الدولي تفيد أساساً في توفير سنادة ضد التوقفات العابرة في تدفق التمويل الإنمائي.

١٥ - أنهى كلامه قائلا إن الدين لا يزال يلقي بعبئه على اقتصادات عدد كبير من البلدان النامية رغم تخفيض المديونية الخارجية لبعضها. وهذا العبء الثقيل يعود جزئياً إلى عجز شركائها الإنمائيين عن الوفاء بجميع الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم من قبل.

١٦ - **السيد آساري** (غانا): أشار إلى أن البلدان الفقيرة، التي تحاول بالفعل إيجاد حل لارتفاع أسعار الأغذية والوقود، تواجه ضربة ثلاثية مع استمرار المتاعب المالية في الانتشار. وبالنسبة لبلدان مثل غانا، فإن تكاليف الأزمة يمكن أن تكون فادحة. فهبوط الصادرات من الاقتصادات

المتقدمة يدفع إلى هبوط الاستثمارات بينما تؤدي الأحوال المالية المتدهورة المقترنة بالتشدد النقدي إلى فشل الأعمال، وربما إلى حالات طوارئ مصرفية في البلدان النامية. وتأخذ الأزمة المالية كذلك اتجاهاً إلى الأسوأ إذا ردت البلدان بإقامة حواجز أمام التجارة واتجهت إلى الحمائية. ومن الوهم القول بأن البلدان الأفريقية لن تتأثر تأثرا بالغا بالأزمة الراهنة، بحجة اندماجها المحدود في الأسواق العالمية المالية والرأسمالية. فإن أي تدابير للتقشف تتخذها البلدان المانحة لتخفيض المساعدة إلى البلدان الفقيرة ستكون لها آثار فادحة على توفير الخدمات الاجتماعية والجهود الرامية للقضاء على الفقر.

١٧ - وأضاف أن أفريقيا وهبت ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية والتنوع البيئي مما يمثِّل إمكانات كبيرة يمكن تسخيرها لتنمية القارة. وقد حققت بلدان أفريقية كثيرة، على مدى الأعوام القليلة الماضية نمواً اقتصادياً مطرداً رغم تواضعه، مما يثبت أنه بالاقتران الصحيح بين سياسات محلية سليمة ودعم خارجي مناسب يمكن لأفريقيا أن تتغلب على ويلات الفقر والمرض لتسابق المناطق الأخرى في النمو الاقتصادي والرخاء. ولقد ظل المجتمع الدولي على مدى سنوات يسلم بضرورة إشراك البلدان الأفريقية في جهود التصدي لمحنة القارة بما يؤدي إلى اعتماد عدة خطط وبرامج عمل. كذلك استُخدمت القارة كحقل تجارب لوصفات لسياسات خارجية بعضها لم يكن مفيدا، بل إنه أدام هشاشة القارة أمام الصدمات الخارجية. وعلى هذا فرغم التطورات المواتية مثل ازدهار أسعار السلع الأساسية مؤخراً فإن الأحوال السائدة في البيئة الدولية تظل تحد من قدرة القارة على استنباط المزايا القصوى من استغلال مواردها الطبيعية. والواقع أن البنك الدولي قدر أن سبع سنوات من التقدم في بلوغ الأهداف المتعلقة بالجوع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن تمحوها أسعار الأغذية المرتفعة. وبالنظر إلى أن عددا كبيرا من البلدان الأفريقية يعتمد على صادرات السلع الأساسية الأولية في نسبة كبيرة من عائداته الحكومية لتمويل التنمية فإن جميع البلدان تتقاسم الاهتمام بتأمين ألاّ تصبح أسواق السلع الأساسية مصدراً لعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي.

١٨ - ومضى يقول إنه بفضل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون شهدت أفريقيا تخفيضاً في القيمة الاسمية لديونها، من ٢٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ١٩٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. وساعد تخفيف عبء الديون كثيراً من البلدان المستفيدة، على زيادة إنفاقها على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، ولكن من الخطأ افتراض أن البلدان النامية لم تعد لديها مشاكل ديون: فلا يزال هناك عدد من البلدان النامية المنخفضة الدخل لم تستفد للآن من أي مبادرات لتخفيف الديون. وتشمل المبادئ الأساسية التي يتعين احترامها: المسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين؛ واحتياجات التنمية بدلاً من الاحتياجات المالية كأساس رئيسي للحد من الديون وإلغائها؛ وممارسات الإقراض المسؤولة لدى تقديم قروض جديدة للبلدان الخارجة من أزمة الديون؛ والشفافية في المؤسسات المالية الوطنية والدولية؛ وكون تخفيف عبء الديون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٩ - ولما كانت التجارة يمكن أن تولد مكاسب تفوق أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي الدولي فإن جميع البلدان، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، يجب أن تبدي الإرادة السياسية والمرونة من أجل إنجاح جولة الدوحة. وقد انضمت غانا إلى غيرها في التشديد على ضرورة كفالة أن يبقى نظام التجارة العالمية مفتوحاً لدعم جهود التنمية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ولو استمر الجمود الحالي في المباحثات التجارية، الذي يُفقد البلدان ثقتها في المفاوضات المتعددة الأطراف كوسيلة للتوصل إلى نظام

تجاري عالمي أكثر إنصافا، فإن زخم التفاوض سوف ينتقل إلى الصفقات التجارية الإقليمية والثنائية ولن يخدم بعضها المصالح الفضلى للبلدان النامية.

٢٠ - **السيد خان** (باكستان): قال إن لمداولات اللجنة أهمية خاصة في وقت يواجه فيه العالم حالة طوارئ إنمائية أوجدها التضافر غير المسبوق لأزمات المال والغذاء والوقود المتعددة. وأمام تلك التحديات الشاقة أصبح الاقتصاد العالمي على حافة هبوط عالمي شديد، قد يتخذ شكل تراجع اقتصادي عالمي. وثمة توافق عالمي في الآراء على أن الحالة تتطلب إجراءات فورية وجماعية تكون على هيئة استراتيجية شاملة تسعى إلى: وقف الهبوط غير المقيد في الأسواق المالية؛ واحتواء العدوى بالمساعدة على تلافي الآثار المدمرة المحتملة على بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية؛ والتغلب على أوجه عدم اليقين واستعادة ثقة المستثمر؛ وحماية ما تحقق حتى الآن من نمو وتنمية في البلدان النامية؛ والتصدي للعوامل الكامنة في جذور الأزمة الراهنة.

٢١ - وأضاف أن ثمة دروساً عدة يمكن أن تستفاد من هذه الأزمة. الأول أنه لو وجدت الإرادة السياسية والالتزام فمن الممكن توليد موارد مالية هائلة في أقرب فرصة لمساعدة الذين هم في أشد الحاجة إليها. والثاني أن تدفقات رؤوس الأموال لا يمكن تركها حصراً لقوى السوق. والثالث أن هناك نقصا في الشفافية وعجزا تنظيميا خطيراً في الأسواق المالية العالمية. والرابع أن من المهم إحداث شفافية أكبر في عمل وكالات تقدير الأهلية الائتمانية. والخامس أن زيادة استخدام أدوات نقل المخاطر المبتكرة حديثاً في الأسواق المعولمة تنطوي على عيوب خطيرة. وأخيراً يبدو أن الاستثمارات من العالم النامي تؤدي دوراً هاماً في الاستقرار.

٢٢ - وبالنسبة لمعظم البلدان النامية فأي تعميق إضافي للأزمة المالية يمكن أن يمحو سنوات العمل الشاق والمكاسب الاقتصادية. فهناك بلدان مستوردة صافية للغذاء والوقود مثل باكستان لا تزال تعاني من عجز تجاري متنامي أوجده ارتفاع أسعار الأغذية والوقود وزيادة التضخم. ولذا توافق باكستان تماماً على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأن يوسع المجتمع الدولي ويعزز أدواته لدعم البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه ارتفاعات حادة في أسعار الأغذية والطاقة. ومن المهم أن تكون هذه الزيادة في المساعدة إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٣ - وأضاف أنه يلزم إجراء مناقشة استراتيجية أكثر شمولاً وأوسع أساساً من أجل وضع نهج كلي ومتكامل لمعالجة الأزمات الراهنة. فبدلاً من الاعتماد على المحافل الخصوصية التي تضم قلة منتقاة، حان الوقت لأن تتولى الأمم المتحدة القيادة في التشجيع على إقامة حوار عالمي وشامل حقاً بغية التوصل إلى حلول دائمة وموائمة للتنمية إزاء تحديات هذه الأيام. وقد يرغب الأمين العام ورئيس الجمعية العامة النظر في إطلاق مبادرة خاصة لتحقيق هذا الغرض.

٢٤ - وقال إن تخفيف عبء الديون المرحب به في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ربما أدى إلى الإفراج عن موارد للإنفاق على التنمية في البلدان النامية، ولكن تلك الموارد لا تكفي إطلاقاً من حيث مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد كان تخفيف الديون بطيئا للغاية ولم يكن إضافيا كما كان مقررا، لذا ينبغي توسيعه كي يشمل ما تحتاج إليه البلدان غير المشمولة بأي من المبادرتين. ويجب أن ترتبط القدرة على تحمل الديون بقدرة البلد على بلوغ أهدافه الإنمائية الوطنية.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن السلع الأساسية مهمة لعملية التنمية في البلدان النامية، وبوجه خاص أشدها ضعفا، ولذا

يجب أن تحتل قمة الأولويات على جدول أعمال المجتمع الدولي. فلقد أكد الاضطراب الأخير في أسواق السلع الأساسية الاهتمام المشترك لجميع البلدان بضمان ألا تصبح أسواق السلع الأساسية مصدرا لعدم الاستقرار العالمي على صعيد الاقتصاد الكلي للهيجان الاجتماعي والسياسي. ومن المهم كذلك تحديد أفضل الطرق لتعزيز الصلة بين التجارة والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والتصنيع والاتفاق على تلك الطرق على أساس الدروس المستفادة من خبرات البلدان التي نجحت في تحقيق النمو من قاعدة السلع الأساسية. وهناك مسألة ذات صلة هي الطابع غير العادل للتجارة الزراعية العالمية، الناشئ عن الحماية العالية المستمرة لبلدان الشمال عن طريق الإعانات والتعريفات الجمركية. فيتعين التصدي للمسألتين إذا أريد للبلدان أن تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٦ - **السيدة زيميين** (إثيوبيا): قالت إن الزيادة في التجارة والتدفقات المالية ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات أوجدت بيئة مؤدية بشكل أكبر إلى توسيع الاقتصاد العالمي. ومع ذلك أصبح الآن صافي التحويلات الكبيرة للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، والارتفاع الصارخ في أسعار الأغذية والوقود، وعدم استقرار النظام المالي الدولي من المسائل المثيرة للقلق البالغ. ومن ثم فرغم الجهود الطيبة الجارية الآن لتحسين الهيكل الإداري للمؤسسات المالية الدولية سوف يلزم اتخاذ المزيد من التدابير العاجلة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية المستفحلة. ومن المهم بوجه خاص في ذلك السياق زيادة إشراك كبار الشركاء الإنمائيين، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، وضمان دعمها للتدابير المالية المتعددة الأطراف المصممة من أجل التصدي للأزمة الراهنة في البلدان المنخفضة الدخل، ومن ذلك مثلاً خط الوصول السريع الذي أنشأه صندوق النقد الدولي.

٢٧ - ومضت تقول إنه لا شك في أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، مثل إثيوبيا يتأثران بشدة بالأزمة المالية العالمية. ويتوقع أيضاً أن يثبط انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة الصادرات التي هي مصدر هام لعائدات النقد الأجنبي للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ولو سمح باستمرار الأزمة الراهنة، فإنها ستضعف في نهاية المطاف ثقة المستثمرين في المشاركة بنشاطهم في اقتصادات تلك البلدان وسيضيع معظم التقدم الذي تحقق من قبل. وقالت إن وفدها يولي، لذلك، أهمية كبيرة لأن تنشئ المؤسسات المالية المتعددة الأطراف آلية يمكن أن تساعد البلدان النامية على مواجهة الحالة المالية الدولية الراهنة. وقد تسببت الأزمة أيضاً في تزايد أهمية إيجاد آليات لضمان وفاء الشركاء الإنمائيين بالالتزامات الإنمائية الرسمية التي قطعوها.

٢٨ - وتابعت قائلة إن إثيوبيا قد بينت من قبل في خطتها الإنمائية الخمسية أن للتمويل الخارجي دوراً هاماً في سد الثغرات التي لا يمكن سدها بمواردها المحلية. ولذا فإن تساوق المساعدة الإنمائية الرسمية وإمكانية التنبؤ بها أمران مهمان للغاية، كما أن الهبوط الأخير في المساعدة الإنمائية الرسمية يثير القلق. غير أن وفدها تحدوه توقعات عالية بأن توفر نتائج مؤتمر المتابعة الدولي المرتقب لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري حلاً لتلك المشاكل.

٢٩ - ومضت تقول إن إثيوبيا استفادت من تخفيف عبء الديون الذي نصت عليه المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون كما تنطبق عليها بالفعل شروط تخفيف عبء الديون بمقتضى المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وبينما يسرت هاتان المبادرتان تمويل حكومة إثيوبيا للقطاعات ذات الأولوية الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي توفير مزيد من الموارد كي تستطيع الحكومة تنفيذ برامجها الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، ولا سيما بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - وأنهت كلامها قائلة إن الطفرة المستمرة في أسعار الأغذية والطاقة تشكل تهديداً كبيراً للنمو الاقتصادي والعمالة والحكم الرشيد بل وللسلام والأمن. ولذا اتخذت حكومتها عدداً من التدابير لتخفيض تأثير طفرة الأسعار على دخل الأسر المعيشية الوطنية، بما في ذلك التوزيع المحلي للأغذية الأساسية الضرورية المدعومة وإلغاء الضرائب على الأغذية المستوردة واستمرار دعم الوقود.

٣١ - **السيد العلاف** (الأردن): قال إن الدين الخارجي المقترن بارتفاع أسعار الأغذية والطاقة أصبح يمثل عبئاً تنوء بحمله البلدان النامية. فقد زاد من التضخم وقلل من القدرة على المنافسة بينما تستقطب خدمة الدين الأموال بعيدا عن المشاريع الإنمائية. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٨٩، شرع بلده في برنامج للإصلاح بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية استعاد بحلول عام ٢٠٠٤ القدرة على المنافسة وحسن مناخ الاستثمار. وقلل اتفاق عام ٢٠٠٧ بشأن إعادة شراء الديون الذي أبرمته مع نادي باريس مديونيتها الخارجية بقدر كبير. ومع ذلك لا يزال عبء الديون، كما في جميع البلدان النامية، يستهلك الموارد التي لولا ذلك لأمكن استثمارها في الحد من الفقر والبطالة وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فيلزم وجود مصادر إضافية مبتكرة للتمويل بغية التخفيف من التأثير السلبي للمديونية على مجتمعات البلدان النامية ونظمها الاقتصادية وأمنها.

٣٢ - **السيد سيرجييف** (أوكرانيا): قال إن وفده يرحب بالخطوات المتخذة من المؤسسات المالية الدولية للتصدي للتحديات العالمية الجديدة، بما فيها الأزمة المالية، وهو يؤيد سياسة الأونكتاد الرامية إلى تعزيز القواعد التنظيمية وزيادة شفافية الأدوات والمؤسسات المالية. وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز سياسة الاقتصاد الكلي لمنع حدوث تراجع اقتصادي عالمي.

٣٣ - وأضاف أنه يلزم الشروع في مبادرات جديدة لتعبئة المزيد من مصادر التمويل التي تتسم بمزيد من الاستقرار ويمكن التنبؤ بها بقدر أكبر. ومع ذلك فمن المهم أيضاً إثارة مسائل جديدة تتصل بالتمويل من أجل التنمية قبل وأثناء مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٣٤ - وأضاف أن الديون الخارجية هي إحدى العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة. ويساعد تخفيف عبء الديون وإلغاء الديون في الإفراج عن موارد يمكن حينئذ توجيهها إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة في المجالات ذات الأولوية. وبينما يرحب وفده بالتقدم الذي حققته البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حيث أن لديها صافي أرصدة من الديون يقارب ٣٥٠ بليون دولار، فإن معدلات الإقراض لا تزال أعلى من اللازم في معظم تلك الاقتصادات. ولذا ينبغي التسليم أيضاً بأهمية تلافي تراكم الديون الجديدة التي لا يمكن تحملها.

٣٥ - وأضاف أن وفده يرحب بإصلاح الإدارة في مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعطاء البلدان النامية صوتا أقوى لضمان مشاركتها الفعلية في اتخاذ القرارات في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فهذه الإصلاحات ضرورية لاستمرار فعالية ومصداقية تلك المؤسسات.

٣٦ - وقال إن حكومة أوكرانيا تتخذ جميع التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصادها الوطني، وتشجع التعاون المكثف في إطار الأمم المتحدة بشأن قضايا سياسة الاقتصاد الكلي.

٣٧ - **السيد برازيتيرات** (تايلند): قال إن الجهود الوطنية المبذولة في عالم اليوم الآخذ العولمة، بهدف معالجة أزمات الأغذية والوقود والأزمات المالية لن تنجح ما لم تدعمها بيئة

اقتصادية دولية سليمة. والوضع الأمثل هو أن تعزز المنظمات الدولية إيجاد تلك البيئة. ومع ذلك فقد ثبت أن التوجيه المقدم من المؤسسات الدولية، وخاصة في القطاع المالي، غير كاف حتى الآن. فمن الواضح أن النظام المالي الدولي يحتاج إلى تنظيم سليم كي يحد من التدفقات المالية التي تزعزع استقرار الأسواق المالية. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تراقب الانحرافات المالية بنشاط وأن تصدر إنذارات مبكرة عند اللزوم. غير أن التحدي الأكبر أمام كل بلد لا يزال هو كيف يحافظ على أوضاع سوقية تلائم المستثمرين بينما يقلل إلى أدنى حد من التعرض لهروب رأس المال القصير الأجل.

٣٨ - ومضى يقول إن بلده لن يفرض، في سياق أزمة الغذاء العالمية على المدى القصير قيودا على صادرات الأغذية، على أمل أن يساعد هذا الإجراء في تهدئة المخاوف التي أدت إلى الارتفاع الصارخ في أسعار الأغذية. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي العالمي على المدى الطويل فإن وفده يرحب بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي وبإطار عملها الشامل. والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية من أجل تعزيز ''الثورة الخضراء'' يمكن كذلك أن يسهم إسهاماً كبيراً في الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية.

٣٩ - وأضاف أن بلده ملتزم بتحسين أمن الطاقة عن طريق تحقيق الكفاءة في تنمية مصادر الطاقة البديلة والطاقة المتجددة التي لا تؤثر على الناتج الزراعي. فعلى سبيل المثال، تم بنجاح إنتاج الوقود الحيوي في تايلند من محاصيل كانت فائضة عن الاستهلاك المحلي للأغذية.

٤٠ - وأنهى كلامه قائلا إن المضاربة في أسواق السلع الأساسية والتشوهات السوقية في التجارة الدولية أدت إلى تفاقم أزمة الغذاء. وسيؤدي الاختتام الناجح لجولة الدوحة إلى التقليل إلى حد كبير من تلك التشوهات والسماح للبلدان النامية بالخروج من الفقر عن طريق التجارة من خلال تحسين فرص وصولها إلى الأسواق. ولذا يطالب وفده أعضاء منظمة التجارة العالمية بإبداء ما يلزم من إرادة سياسية ومرونة وطموح بغية اختتام المفاوضات في الوقت المناسب.

٤١ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): قال إن على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لتجنب أي تدهور آخر في آفاق الاقتصاد العالمي. وينبغي النظر إلى الأزمة الحالية لا على أنها نتاج سياسات نقدية متسيبة وعدم كفاية القواعد التنظيمية وعدم اتسام التعاملات المالية بالمسؤولية ولكن أيضاً على أنها فرصة لتنفيذ تغييرات عميقة مطلوبة في الإطار التنظيمي. ولا بد من وضع نهاية لسياسات التحلل غير المقيد من القواعد التنظيمية.

٤٢ - وأضاف أن الأزمة الحالية أكدت ضرورة التوصل إلى حل دائم وشامل لمشكلة الديون الخارجية المستمرة. وبينما ساعدت المبادرات الدولية، ومنها مثلاً المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، على الحد من عبء الديون على عدد من البلدان النامية، فإن الكثير من هذه البلدان لم يستطع تحمل المستويات المنخفضة من المديونية. وتسلم البرازيل بجدوى إطار القدرة على تحمل الديون. ومع ذلك ينبغي ألا يستخدم نموذج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإيجاد صعوبات لا مبرر لها للداخلين الجدد إلى أسواق الائتمان الدولي، وينبغي ألا يعوق موقف المقرضين التقليديين توفير مشاركين جدد للأموال في إطار شروط متوازنة وعادلة. ولما كانت السيولة الدولية محدودة، فإن هناك خطرا واضحا يتمثل في احتمال أن تواجه البلدان النامية صعوبات في إعادة جدولة التزاماتها بسداد الديون. ولذا فعلى المجتمع الدولي أن يكون حساساً بوجه خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. ويجب بذل قصارى الجهد للحفاظ على وضع البلدان النامية في أسواق

الائتمان، وإلا فإن آثار الأزمة المالية تهدد أيضاً بأن تغطي تلك البلدان.

٤٣ - وأوضح أن وفده يشاطر الآخرين القلق من أن تؤدي الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية الدولية إلى زيادة التضخم والخلل في موازين المدفوعات، ولا سيما في البلدان النامية. وبالنظر إلى مدى تباطؤ الاقتصاد، من المهم أيضاً مراعاة العواقب المحتملة على العائدات التصديرية للبلدان النامية. وفي ضوء هذه التحديات المتعددة، يجب على المجتمع الدولي أن يضمن التزاماته بالتمويل من أجل التنمية. وقد أتاح مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري فرصة هامة، لا لمجرد إعادة تأكيد توافق آراء مونتيري بل واعتماد آلية معززة لمتابعة تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

٤٤ - **السيد مينيز** (الفلبين): أشار إلى أن الأزمة المالية الراهنة سبق أن تنبأ بها الأستاذ نوريل روبيني الذي تكلم أمام اللجنة في العام السابق والذي شملت وصفاته لتفادي الكساد الاقتصادي العالمي توفير ضمانات أشمل لودائع المصارف وإدخال تخفيضات أكبر في أسعار الفائدة. وبالنظر إلى أن بعض الحكومات تنظر بجدية في اعتماد ممارسات من هذا القبيل فقد يكون من المفيد دعوته للكلام أمام اللجنة مرة أخرى.

٤٥ - وأضاف أن حلقة النقاش التي عقدت مؤخراً بشأن ''التحديات والقضايا الناشئة في مجال إعادة هيكلة الديون الخارجية في سياق الأزمة المالية الراهنة'' قد زودت اللجنة بنظرة إلى ما يمكن توقعه من المفاوضات المقبلة بشأن إعادة هيكلة الديون. وقد أشار كل المتكلمين الأربعة في حلقة النقاش إلى أن الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون لا يخفف من عبء الديون الإجمالي على كثير من البلدان النامية ولا يتصدى بشكل كاف لما تحتاجه لكي تظل قادرة على تحمل الدين في المستقبل. ودعا المتكلمون جميعا أيضا إلى أن ينظر مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في الواقع الجديد الناشئ عن الأزمة المالية وأن يحشد الدعم السياسي لاتباع نهج أكثر شمولاً إزاء قضايا الديون وإزاء التعديلات اللازم إدخالها في الهيكل المالي الدولي بأكمله.

٤٦ - وتابع يقول إن هناك حاجة ماسة لأن تعالج المناقشة الجارية لمشروع الوثيقة الختامية بشأن استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري آثار تلك الأزمة المالية على توافق آراء مونتيري. والواقع أن جسامة الوضع ينبغي أن تجبر جميع الحكومات على التماس حلول فورية وطويلة المدى على جميع المستويات الممكنة.

٤٧ - وأنهى كلامه قائلا إن العولمة التي يتميز بها عالم اليوم لا تجعل هناك أي مهرب من الآثار الاقتصادية المترتبة على تباطؤ الاقتصاد العالمي، وخاصة في التجارة. ولهذا السبب، فإن المحافل الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا سيلزمها أن تنظر في اتخاذ إجراءات منسقة كجزء من نهج أعم.

٤٨ - **السيد لولو** (نيجيريا): قال إن الطبقة العاملة والفقراء في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء يعانون وهم مغلوبون على أمرهم، نتيجة الأزمة المالية الراهنة، التي تتميز بخلل التوازن والكيل بمكيالين ونقص الشفافية في إدارة النظام المالي الدولي. وللأسف لم يدرك المجتمع الدولي حتى الآن تلك الرسالة ولا هو فعل أي شيء لتغيير الوضع.

٤٩ - ولذا فهناك حاجة إلى التفكير الملي، لا في الإدارة فحسب بل وفي الافتراضات الأساسية والمواقف المتخذة إزاء قضايا التنمية. والبلدان النامية تراقب عن كثب لترى كيف تستجيب مجموعة السبعة للأزمة المالية. فيمكن عن طريق الالتزام الضروري والإرادة السياسية أن تعبأ الموارد في الوقت المناسب لتعويض أسوأ الآثار المترتبة على الأزمة في المدى

القصير، كما يمكن تنفيذ التدابير التنظيمية الفعالة بقصد إيجاد الحلول للأمد الطويل.

٥٠ - وأضاف أنه انطلاقا من ذلك، ينبغي وقف اتجاه تحويلات الموارد المالية الصافية إلى الخروج المستمر من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة وعكس مساره؛ وتستطيع مجموعة السبعة، بل وينبغي لها أن تفعل المزيد من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الالتزامات؛ وينبغي للمانحين أن يغتنموا الفرصة للعودة إلى الطريق الصحيح للوفاء بالتزاماتها إزاء أفريقيا، التي يمكن في الأجل الطويل أن تكون القارة الأشد تأثراً بالأزمة المالية الراهنة؛ وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لإصلاح النظام المالي الدولي الحالي. وفي ذلك السياق، تؤيد نيجيريا جميع الاستنتاجات الواردة في الفقرات ٧٥ إلى ٨٠ من تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/63/96).

٥١ - وقال إن هناك مبررات قوية لوضع آلية لإعادة هيكلة الديون تستند إلى قواعد وتتسم بالحياد والشمول والشفافية. فالنظام الحالي الذي يتحيز بشدة لصالح البلدان الدائنة يلزم إصلاحه. ومن المهم كذلك التحقق من مدى صحة بعض الافتراضات الأساسية حول القدرة على تحمل الدين والقيام بما هو مناسب إزاء هذا التحقق.

٥٢ - واستطرد قائلا إن البلدان النامية مثل نيجيريا تحتاج إلى أن تكون قادرة على زيادة إنفاقها على المجالات الإنمائية الحرجة وصولاً إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. ولذا ينبغي للجمعية العامة أن ترسل إشارة واضحة بأن بعض الحدود القصوى للميزانية التي يفرضها صندوق النقد الدولي تعوق بشدة جهود التنمية في البلدان النامية.

٥٣ - وتابع يقول إن تقاسم المخاطر ينبغي أن يؤكد سياسات الإقراض لحماية المقترضين من المقرضين الضواري، وينبغي أن تتحمل وكالات التقييم المسؤولية عن تقييماتها.

وفي ذلك السياق، ترحب نيجيريا بالجهود الرامية إلى استنباط آلية منصفة وشفافة ويمكن التنبؤ بها وتتسم بالمرونة يمكنها أن تضمن حلاً سريعاً لأزمات الديون كما تضمن التقاسم العادل للأعباء بين الدائنين والمدينين ووكالات التقييم. وينبغي بذل المزيد من الجهد أيضاً للتصدي لأوجه عدم اليقين والمضاربات وتخفيض قيمة العملات فيما يتعلق بالسلع الأساسية.

٥٤ - وقال أخيراً إن مواجهة التحديات الإنمائية المقبلة توجب على المجتمع الدولي أن يظهر التفهم والمرونة في مناقشته للوثيقة الختامية بشأن استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وعليه قبل كل ذلك بذل أقصى الجهد لضمان استئناف جولة الدوحة.

٥٥ - **السيد موراكامي** (اليابان): قال إن حكومة بلده اتخذت عدداً من التدابير في مواجهة التباطؤ المحتمل للاقتصاد العالمي، بما في ذلك تنسيق الإجراءات مع المصارف المركزية الأخرى لتوفير سيولة دولارية ودعم تخفيضات أسعار الفائدة التي تتخذها المصارف المركزية الرئيسية الأخرى. وبقصد التقليل إلى أدنى حد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، اقترحت حكومة اليابان في الآونة الأخيرة أيضاً إنشاء نظام في إطار صندوق النقد الدولي لتقديم قروض على سبيل الاستعجال إلى البلدان التي تشهد صعوبات بالغة في التعامل مع الأزمة المالية. وبمقتضى هذا النظام ستُستخدم الاحتياطيات الأجنبية عند الضرورة. وطلبت اليابان إلى البلدان الأخرى المشاركة في هذا النظام.

٥٦ - **السيد بيريز غوتيريس** (غواتيمالا): قال إنه لا يوجد بلد محصن من الأزمة المالية، التي تؤكد سرعتها وحدّتها الترابط بين اقتصاد معولم وضرورة الاستجابة المتعددة الأطراف.

٥٧ - وأضاف أن من شأن التراجع العالمي المحتمل للنشاط الاقتصادي، المقترن بندرة في رؤوس الأموال أن يزيد أكثر من أي وقت مضى صعوبة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، سوف تقود الأزمة الراهنة بالضرورة إلى إعادة النظر في الإطار المفاهيمي الذي استندت إليه بعض الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، لكي يتسنى لها العمل دون معوقات. وينبغي أن تركز مناقشات اللجنة على نهج أكثر اتصافا بالطابع العملي - نهج يقوم على تنظيم السوق لصالح الاستقرار والنمو الأشمل.

٥٨ - وأعرب عن أمله في أن يسهم عمل اللجنة في نجاح اختتام جولة الدوحة الإنمائية، وأن يساعد في نهاية المطاف على إقامة نظام مالي أكثر إنصافا وتوازناً واستقراراً وتوجهاً نحو التنمية. وفي هذا السياق، سيكون من المناسب الآن أكثر من أي وقت آخر، تناول موضوع السلع الأساسية الذي يعالج مرة كل سنتين. فأزمات الأغذية والطاقة التي تتسم أسبابها بالتعقيد والترابط أثرت تأثيراً كبيراً على تنمية غواتيمالا واحتمالات تقدمها في المستقبل. فيجب على المجتمع الدولي أن يتضافر بغية إيجاد حل فعال.

٥٩ - وأضاف أن عدم إيلاء أولوية للتنمية الزراعية والريفية في خطط التنمية الدولية ثبت أنه خطأ، في ضوء أزمة الغذاء الراهنة. وعلاوة على هذا، ما زال الدعم يشوه الأسواق الدولية. وعلى المجتمع الدولي أن يبحث في معايير استدامة الإنتاج من حيث الغذاء ومن حيث البيئة بدلاً من الحوافز الإنتاجية المجردة. وأعرب عن أمله في أن تراعي البلدان المتقدمة، لدى معالجتها للأزمة المالية وعواقبها، مراعاة تامة تأثيرها على البلدان الأشد فقراً، وأن تتضمن أي استجابة عالمية مسألتي التنمية والقضاء على الفقر.

٦٠ - **السيد الأحرف** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن التداعيات العالمية للأزمة المالية الراهنة أثبتت ضرورة زيادة مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية. ولئن كانت السلع الأساسية، وخاصة في ضوء الأسعار التي ارتفعت مؤخراً، مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، فإن البلدان التي تعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة أصبحت ضعيفة بشكل فريد أمام الصدمات التجارية والأزمات المالية. وهذه البلدان في حاجة بشكل خاص إلى المساعدة في تنويع منتجاتها والتمكن من الوصول إلى الأسواق، وشدد على دور الأونكتاد في ذلك الصدد. كما جدد نداءه للبلدان المتقدمة النمو بأن تبدي المرونة في جولة الدوحة الحالية وألا تتراجع إلى الحمائية والمبادرات الثنائية المصممة لإضعاف القوة التفاوضية للبلدان النامية. وقال إن ما أحرزته أفريقيا مؤخراً من تقدم في بناء مؤسساتها الديمقراطية وإطارها الاقتصادي، بتوجيه من الرؤية المشتركة للاتحاد الأفريقي وبدعم من الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، يهدده الآن تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية. وشدد على أهمية تنفيذ النداء من أجل زيادة المساعدة الوارد في الإعلان السياسي الذي اعتمد بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى، الذي عقد مؤخراً بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية.

٦١ - **السيد ميرو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن الأزمات العالمية الراهنة تؤثر على جميع البلدان، ولكن عواقبها شديدة الوطأة وبشكل خاص على البلدان ذات الدخل المنخفض مثل بلده. وأضاف أنه يلزم اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لمواجهة تلك التحديات، خشية تقويض المكاسب التي تحققت على صعيد السياسة العامة التي تحققت على مدى العقد المنصرم. ويجيئ إطلاق عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر في حينه في ذلك الصدد وينبغي أن يكون التركيز فيه على العمالة الكاملة.

٦٢ - وأضاف أن جمهورية تترانيا المتحدة حققت على مدى السنوات القليلة الماضية، نموا اقتصاديا قويا بينما ظلت تتبع سياسة مالية حذرة. ونتيجة لعدم استقرار الاقتصاد العالمي ارتفع التضخم، مع هذا، ارتفاعاً حاداً على مدى الأشهر التسعة الماضية. وللاستجابة لذلك التحدي ولغيره، تزمع الحكومة اعتماد تشكيلة سياسات اقتصادية حصيفة وسياسة مالية داعمة في المدى القصير عن طريق اتباع سياسة نقدية ومالية فعالة ترمي إلى مكافحة التضخم. ومع وجود هذه السياسات، يحتمل أن تشهد الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ نموا اقتصاديا متواصلا يستند إلى أداء تصديري متين ودينامية مستمرة في صناعة الإنشاء.

٦٣ - وتابع قائلا إن بلده يواصل التصدي لتحدي الديون، عن طريق الوفاء بمعايير مرجعية للقدرة على تحمل الديون، بما في ذلك إعادة سداد الديون واعتماد سياسات اقتراض فعالة. وتتخذ الآن تدابير حكيمة للحد من اعتماد ميزانية البلد على الموارد الخارجية، بما في ذلك عن طريق تمويل الميزانية المتكررة بعائدات محلية.

٦٤ - وقال إن التعددية أمر حاسم للتوصل إلى نظام تجاري متعدد الأطراف، عادل وشامل وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي، يسهم في النمو والتنمية المستدامة وتوليد العمالة. ويأتي فشل جولة الدوحة مخيباً للآمال بشكل كبير بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، التي تعتمد بشدة على الزراعة. وأعرب عن قلقه العميق إزاء عدم وجود توافق في الآراء وطالب الأطراف في جولة الدوحة بالتصرف بروح الأخذ والعطاء والامتناع عن التدابير الحمائية.

٦٥ - واستطرد قائلاً إن من التحديات الرئيسية ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولا سيما الأغذية والمنتجات الزراعية، وعدم وجود آلية شاملة قائمة على قواعد عادلة لتيسير تجارة المنتجات الزراعية، وتضارب مشاورات السياسة العامة المتعلقة بإصلاح القطاع الزراعي، والقيود التي تعتري جانب العرض، وبهاظة تكاليف المدخلات الزراعية. وطالب الشركاء بالتصدي للأسباب الجذرية للأزمات بالالتزام بمبادرة ''المساعدة من أجل التجارة'' وإعادة النظر في شروط التجارة في الجولة المقبلة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٦٦ - وأنهى كلامه قائلا إن تعزيز الدعائم المتمثلة في التجارة الدولية والتنمية، والتمويل الدولي والديون، والسلع الأساسية، بشكل متزامن يستوجب تيسير مشاركة أقل البلدان نمواً في الأسواق العالمية. وإنه يتطلع في ذلك السياق إلى نتائج موفقة لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٦٧ - **السيدة صفاء أحمد** (العراق): قالت إن بلدها أحرز تقدما كبيرا في التصدي لمديونيته الموروثة من النظام السابق، وذلك عن طريق عقد اتفاقات ثنائية مع جميع أعضاء نادي باريس والعديد من البلدان الأخرى فضلاً عن الترتيب الاحتياطي لشهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ الذي اتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة. ومع ذلك فالعراق لا يزال في حاجة إلى تخفيف الديون كي يستطيع مواصلة تكريس الموارد للحد من التضخم والبطالة، ولاستعادة الخدمات الأساسية للمناطق الحضرية والريفية على السواء، وللاستثمار في القطاع الزراعي. وأعربت عن امتنانها للإمارات العربية المتحدة لإلغاء ديونها على العراق وحثت البلدان الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

٦٨ - **السيد مكومو** (الصندوق المشترك للسلع الأساسية): قال إن من الواضح أنه يستحيل التصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية دون مراعاة قطاع السلع الأساسية. والسلع الأساسية حيوية لضمان الأمن الغذائي العالمي وهي أيضاً عماد اقتصاد الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

٦٩ - وأضاف أن أزمة الغذاء الراهنة ليست إلا عرضاً لقضايا أوسع وأكثر تعقيداً تتعلق بقطاع السلع الأساسية. فمن المهم التصدي للظروف الهيكلية الطويلة الأجل والمصاحبة لقطاع السلع الأساسية كي يتسنى التوصل إلى حل فعال للأزمة. فالعالم يدخل مرة أخرى مرحلة التناقص في أسعار السلع الأساسية، مما له أثر خطير على اقتصادات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٧٠ - وقال إن اتخاذ تدابير تخفيف مؤقتة مصممة لتخفيف الضغوط الناشئة ليس بالحل الدائم؛ فالواقع أن تلك التدابير تفاقم فقط الاتجاه الطويل الأمد، إذ أن آثار العوامل الهيكلية تعود للظهور بتداعيات أقسى صعوبة. فمن الضروري الاتفاق على إطار عالمي للتصدي لمشكلة السلع الأساسية بطريقة شاملة وكلية، ومن ثم نتوصل إلى حل مستدام. وقد أنشأ الصندوق المشترك للسلع الأساسية مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ مبادرة مشتركة عالمية بشأن السلع الأساسية لتأكيد أهمية السلع الأساسية في العملية الإنمائية.

٧١ - واستطرد قائلاً إن المبادرة العالمية حددت أربع قضايا منهجية لها تأثير مباشر على عائدات منتجي السلع الأساسية ورفاههم وكذلك على فرص النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للاقتصادات الضعيفة، وهذه القضايا هي: قيود القدرة على الإمداد التي يعمل في ظلها منتجو السلع الأساسية؛ ونقص التنويع في إنتاج منتجي السلع الأساسية وقاعدة تصديرهم؛ والمشاركة الفعلية في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة؛ وضرورة توفير بيئة تمكين دولية، تشمل وضع نظام تجاري دولي منصف ويمكن التنبؤ به وقائم على قواعد.

٧٢ - وختم كلامه قائلا إن المبادرة العالمية للسلع الأساسية يمكن أن تكون بمثابة آلية لتعبئة دعم واسع النطاق لبرنامج عالمي للسلع الأساسية من أجل التنمية، وفي نهاية المطاف التصدي للقضايا الشاملة في قطاع السلع الأساسية. ومن الضروري أيضاً توفير المزيد من الموارد؛ وفي ذلك السياق طالب المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن تعزيز قاعدة موارد الحساب الثاني كي يتسنى للصندوق المشترك تمويل مزيد من المشاريع وتوفير المساعدة الملائمة لمنتجي السلع الأساسية بالبلدان الفقيرة، وذلك بقصد تعزيز مشاركتهم في السوق الدولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.